يستفز الولايات المتحدة الاميركية ولا القوى الاوروبية ـ بما فيها الاتحاد السوفياتي خاصة ـ ،ولا الصين، الجار العملاق واللدود لليابان، وبما يبتعد من الظهور بمثابة استكمال ردّ اعتبار لليابان ـ تماماً مثلما هو الامر بالنسبة الى المانيا ـ بعد هزيمتها في الحرب العالمية الثانية[1]. وقد خلق تسارع العملية المعقّدة لتبلور نظام دولي جديد، يحل محل نظام القطبية الثنائية، مبررات إضافية لتكثيف الجهد الياباني لانتزاع موقع متقدّم، قيادي، فاعل في النظام الدولي الجديد.

ان هذه التغيّرات تستدعي اهتماماً أكبر بدراسة مستمرة للحالة اليابانية، وحقيقتها السياسية، بما لا يقتصر على الجانب الاقتصادي، بل يشمل، وبعمق، الابعاد المجتمعية، والثقافية، والحضارية، لهذه الحالة. ان تصاعد وزن، وفاعلية، اليابان في عالم الغد، يجعلها، بالضرورة، ذات دور أكبر، وأكثر نشاطاً، في التعامل مع منطقتنا، ومع الصراع العربي ـ الاسرائيلي تحديداً، لما لهذا الصراع من دور حاسم في تحديد مسار، ومستقبل، منطقتنا.

لقد بدأت اتصالات اليابان الجادّة بمنطقتنا في العام ١٩٦٨، أي مع بداية عصر مايجي الذي دفع اليابان لكي تطل على، وتتفاعل مع، العالم الخارجي، من اجل بناء نهضتها. وتأرجح اهتمام اليابان بهذه المنطقة، وتقلّب، منذ ذلك الحين. لكن الحرص على تجنّب التورّط السياسي في شؤون المنطقة العربية قد ظل طابع التوجّه الياباني[2]. ومع ذلك، لم يمنع هذا الحرص اليابان عن تورّط كان يمكن اعتباره خطراً جداً، لولا كثرة ما مرّ على منطقتنا وأمتنا على امتداد هذا القرن، ذلك ان الحكومة اليابانية كانت أيّدت وعد بلفور لدى اصداره في العام ١٩١٧. وكأنما أدركت اليابان سريعاً مدى خطورة ذلك التورّط، فلم تلبث ان أدارت ظهرها للصراع العربي ـ الاسرائيلي[3]، الى ان أُقيمت اسرائيل على أرض فلسطين. عندئذٍ، وبعدما وقّعت اليابان معاهدة «السلام» مع الولايات المتحدة الاميركية، أقامت علاقات دبلوماسية مع اسرائيل في العام ١٩٥٢، ثمّ وازنتها بفتح سفارة في القاهرة، قبل ان تمضي في اقامة سفارات لها في بقية عواصم المنطقة.

لقد لمست الحكومات اليابانية المتعاقبة حساسية المعادلة الصعبة في ارضاء الولايات المتحدة الاميركية وباقي دول التحالف الغربي، عبر توثيق العلاقات مع اسرائيل، وفي الوقت عينه، كسب الاسواق العربية، بينما كان الصراع العربي ـ الاسرائيلي في أوج حدّته خلال الخمسينات والستينات. لذلك احتمت الحكومات اليابانية بسياسة تقوم على تحاشي التورّط المباشر، وقصر العلاقات مع اسرائيل في حدود ضيّقة وهامشية، وأوجدت سبلاً أخرى لارضاء المؤسسات ودوائر الاعمال والمال اليهودية التي تدير معظم صادرات اليابان الى الولايات المتحدة الاميركية، مع مراعاة دقيقة لحذر وقلق الشركات اليابانية الكبرى التي أخذت أحكام المقاطعة العربية لاسرائيل في حسابها بشكل جاد.

وظلّت المواقف اليابانية تجاه فلسطين، والمنطقة العربية عموماً، شديدة التأثّر بالضغط الاميركي، لكنها، في الوقت عينه، شديدة التأثر بالحاجة اليابانية الى النفط، الذي صار، في السبعينات من هذا القرن، عاملاً رئيساً في رسم السياسة اليابانية تجاه فلسطين وقضية الصراع عليها. وهكذا صار الهدف الرئيس لليابان الحفاظ على مصالحها الاقتصادية، عبر ضمان استمرار الامدادات النفطية، من ناحية، وعدم التفريط بالاسواق العربية التي تضاعفت قدراتها الشرائية، وتصاعدت قيمتها الاستهلاكية، بما قفز بأرقام الصادرات اليابانية اليها قفزات واسعة، وليس تحقيق أهداف ذات جوهر سياسي، أو أخلاقي، أو مبدئي، من ناحية أخرى. كما استمر عاملان هامّان يحكمان المواقف التوفيقية اليابانية: الاول، تحاشي خطوط حمر تستفز الولايات المتحدة الاميركية؛ والثاني ادراك